

مصر: يجب التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان للمعتقلين في سجن بدر

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات المصرية إلى فتح تحقيق مستقل ونزيه في مزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المعتقلين في مجمع سجون بدر، وإلى ضمان محاسبة المسؤولين عنها.

، في 10 أبريل/ 2023 تدخل المحامي الحقوقي محمد الباقر والمدون محمد إبراهيم (أكسجين) والناشط السياسي أحمد دومة للدفاع عن زميلهم المسن في الزنزانة حامد صديق، الذي تعرض للاعتداء لرفضه حضور جلسة تجديد الحبس بالمحكمة. وتشير التقارير إلى أن الثلاثة، بدورهم، تعرضوا للضرب ووضعوا في الحبس الانفرادي عقاباً لهم على التدخل لصالح صديق. وأصيب الباقر بجروح في فمه وضلوعه وأحد معصميه. وفي 14 أبريل 2023، قدم فريق الدفاع عن الباقر شكوى إلى النائب العام، طالبوا فيها بفتح تحقيق في الاعتداء على موكلهم. وفي 17 أبريل 2023 اعتقلت الأجهزة الأمنية فجرا المهندسة نعمة هشام، زوجة الباقر من منزلها بعد نشرها معلومات عن الحادث على مواقع التواصل الاجتماعي، ثم أطلق سراحها بعد 13 ساعة احتجاز بمكان غير معلوم لأهلها أو محاميها. ويبدو أنه أثناء احتجازها تم حذف منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي التي توضح بالتفصيل ما حدث لزوجها.

وقال سعيد بنعربية، مدير اللجنة الدولية للحقوقيين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "بدلاً من اعتقال نعمة هشام، كان يجب على السلطات المصرية إجراء تحقيق سريع ومستقل ونزيه في مزاعم تعرض الباقر ورفاقه في الزنزانة للضرب ووضعهم في الحبس الانفرادي لمعاقتهم على مساعدة زميلهم في الزنزانة."

تعرض الباقر وإبراهيم ودوما للضرب في سجن بدر 1 وهو جزء من أكبر مجمع سجون بمركز بدر للإصلاح والتأهيل، ويقع على بعد 40 ميلاً شمال شرق القاهرة، حيث تم افتتاحه في أواخر عام 2021. ومنذ أن تم نقل السجناء إلى مجمع بدر أفادت عدة منظمات حقوقية مصرية ودولية، في عدد من المناسبات، عن مزاعم موثوقة لحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والحرمان التعسفي من الزيارة أو الاتصال بأفراد الأسرة، ونقص الغذاء والماء والرعاية الطبية. وتشمل أساليب التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة المبلغ عنها ما يلي: تقييد السجناء بالجدران دون طعام أو ماء لأيام، وتعريضهم لأضواء قاسية في زنازينهم لمدة 24 ساعة في اليوم. بالإضافة إلى ذلك، أضرب المعتقلون عن الطعام احتجاجاً على ظروف احتجازهم اللاإنسانية. وفي 2 أكتوبر 2022، بعد نقل السجن عمر محمد علي إلى سجن بدر، ورد أنه تعرض للاعتداء الجنسي من قبل أفراد أمن السجن.

وأضاف بنعربية، "بعد ستة عشر شهراً من افتتاحه، اكتسب سجن بدر شهرةً باعتباره سجنًا للتعذيب، تنتهك فيه حقوق الإنسان للسجناء بشكل منهجي."

ومنذ نوفمبر / 2022، توفي أربعة سجناء على الأقل في سجن بدر، وفي ثلاث حالات على الأقل، تجاهلت السلطات دعوات لتقديم المساعدة الطبية الكافية. وأوضحت سلسلة من رسائل المعتقلين المسربة ظروف اعتقالهم القاسية واللاإنسانية، وكشفت أن العديد من السجناء حاولوا الانتحار نتيجة ظروف احتجازهم المروعة.

وتقاعست السلطات المصرية حتى الآن عن فتح تحقيقات جادة وشفافة في وفاة معتقلين داخل محبسهم ومزاعم سوء المعاملة والتعذيب، بما في ذلك ظروف الاعتقال القاسية التي أدت إلى محاولات انتحار من قبل بعض السجناء.

وتكرر اللجنة الدولية للحقوقيين دعوتها للسلطات المصرية للإفراج الفوري عن محمد الباقر ومحمد إبراهيم وأحمد دومة وجميع المعتقلين بشكل تعسفي.

خلفية

قُبض على الباقر، المحامي الحقوقي البارز والمدير التنفيذي لمركز عدالة للحقوق والحريات، في 29 سبتمبر 2019 أثناء حضوره استجواب الناشط علاء عبد الفتاح بصفته محامياً. [احتُجز](#) كل من الباقر وأوكسجين رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من عامين على خلفية القضية رقم 1356 لسنة 2019 واستُخدمت تهم الجنحة في هذه القضية في قضية جنائية جديدة ضدهما ، القضية رقم 1228 لسنة 2021، من أجل الالتفاف على الحد الأقصى للحبس الاحتياطي وفقاً للقانون وإطالة أمد احتجازهم. ويقضي الباقر وأوكسجين [حكماً بالسجن](#) لمدة أربع سنوات بعد إدانتها من قبل محكمة أمن الدولة طوارئ في القضية رقم 1228، إلى جانب الناشط البارز علاء عبد الفتاح، بتهمة "نشر أخبار كاذبة تقوض الأمن القومي" على صلة بتصريحات نشرت على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي تندد بانتهاكات حقوق الإنسان. احتُجز أحمد دومة بشكل تعسفي لأكثر من [عقد](#) بسبب نشاطه السياسي ودوره في ثورة 2011. في فبراير 2015، أُدين دوما وحُكم عليه بالسجن 15 عاماً إثر محاكمة بالغة الجور ناشئة عن مشاركته في الاحتجاجات السلمية ونشاطه السياسي.